محمد يوسف المدرك

«لا حرية ولا ديمقراطية ما دام الاستعمار يستعبدنا
ولا استقلال ما دام المستبدون يحطمون حرياتنا».
محمد يوسف المدرك

الأب نجار فقير جدا والأسرة تكاد تعيش جائعة على الدوام والمسكن مجرد غرفة مظلمة فى حارة درب غزية بالخليفة.

«هل هناك دافع أكثر من ذلك كى يشعر الإنسان بضرورة النضال ضد المستغلين؟» هكذا سألنى فى بداية حوارى معه.

ويواصل: «كان أمل أبى أن أتعلم وكذلك كان أملى، ذاكرت واجتهدت لكن للفقر قراراته الملزمة، فبعد أن وصلت إلى السنة الثانية فى مدرسة خليل أغا الثانوية أصبح حتميا أن أترك الدراسة لأعول أسرة بأكملها، وبحس الراغب فى التعلم اشتغلت بائع كتب وكتبت روايات بدائية ولكن لا تجارة الكتب ولا الكتابة يمكنهما أن «تأكل عيش» فتركتها، وجبت وابور الجاز من البيت وطاسة وشوية زيت ووقفت فى الشارع أبيع طعمية، لكن الفقر يظل يحتل بيتنا، فعملت كاتب حسابات فى محل ثم فى مصنع صغير، ومع مراجعتى للحسابات اكتشفت كيف يستغل صاحب المصنع العمال، وكم يأخذ هو وحده وكم نأخذ نحن جميعا، وبهدوء قررت أننى لن أخضع طوال حياتى لقواعد الحساب الرأسمالية.. وبدأت». وهكذا انضم كاتب الحسابات إلى نقابة عمال المحال التجارية ولمع بسرعة فانتخب قبل أقل من عام رئيسا للنقابة ثم وكيلا أول لاتحاد نقابات عمال المملكة المصرية «الذى كان يرأسه النبيل عباس حليم».

ونمضى معه: «وظللت أسأل نفسى، هل يمكن للنبيل سليل الأسرة المالكة أن يكون عونا للعمال؟ وفى الناحية الأخرى كان هناك اتحاد آخر يميل نحو حزب الوفد ويرأسه حمدى

باشا سيف النصر، فهل نظل تحت رحمة النبيل والباشا؟ هذا السؤال ظل يلاحقنى. وبهدوء ومن دون ضجيج شكلت لجنة من النقابيين الشرفاء سميناها هيئة تنظيم الحركة النقابية وكان هدفنا تخليص حركة الطبقة العاملة من سيطرة الباشوات، ثم أسست مكتبا سميته "مكتب الأعمال النقابية" وكانت مهمته تقديم الخبرة القانونية والعملية للعمال فى عملهم النقابى والتعريف بحقوق العمال»، وبعد فترة استطاع المدرك أن يكون علاقات واسعة بالحركة النقابية الوليدة وفاجأ الجميع بمظاهرة كبيرة سمتها الصحف «المظاهرة العمالية الكبرى» فى ٨ مايو ١٩٣٨، ويقول: «وأحسست بأن الموج يتجه معنا وأن العمال على استعداد للتحرك ففاجأنا الجميع بحركة جديدة أنا وسبعة من أشهر العمال النقابيين، افترشنا مساحة من ميدان العتبة معلنين الإضراب عن الطعام حتى تصدر الحكومة القوانين المطلوبة لتنظيم الحركة النقابية والتى تكفل حق التنظيم النقابى، وقد هز هذا الإضراب المفاجئ والاختيار الشجاع للمكان عديدا من الأوساط الصحفية والمسئولين وأنصت الجميع لى وأنا أتحدث باسم المضربين مطالبا بحقوق العمال، وكان ذلك فى ١٢ يوليو ١٩٣٩، وبهذا تكرس دورى كقائد عمالى». وفى الوقت نفسه كان المدرك يكتب مطالبا بحقوق العمال وتألقت مقالاته فى عديد من الصحف: شبرا – الشعاع – اليراع، وبعد ذلك فى مجلتى: الضمير والواجب، كما أصدر عديدا من الكتيبات التى توضح للعمال أهمية العمل النقابى وطرق النضال العمالى ومنها: الحركة النقابية، الفكرة النقابية، عيد أول مايو، حول مشكلة عمال المحلة الكبرى، الضمان الاجتماعى ضد البطالة، دليل التعارف النقابى، مجموعة قوانين العمل والعمال.

وهكذا أصبح الشاب بائع الطعمية السابق محمد يوسف المدرك، الأب الحقيقى والمفكر والمثقف للحركة العمالية فى موجتها الجديدة، بعد أن دمر اتحادها الأول تحت مطارق الحكومة الوفدية عام ١٩٢٤، والتى قررت حل الحزب الشيوعى وحل اتحاد نقابات العمال ومصادرة مقاره وأمواله وسجنت قادته، ونجد أنفسنا أمام زعيم عمالى حقيقى، ليس نبيلا ولا باشا لكنه عامل حقيقى ابن عامل حقيقى، ويبقى أمام هذا الزعيم أن يخطو خطوة أخرى وهى الربط بين النضال النقابى والنضال السياسى، حتى يمكن تغيير آليات الظلم التى يقوم عليها المجتمع الرأسمالى.

ويلتقى المدرك بالمحامى يوسف درويش ويلتقى معه قائدين عماليين آخرين، هما محمود

العسكرى وطه سعد عثمان، ويؤسسون معا «لجنة العمال للتحرير القومى، الهيئة السياسية للطبقة العاملة». إنها بداية حلم المدرك فى تأسيس منبر عمالى حقيقى يخوض نضالا سياسيا حقيقيا، ولأن المدرك يدرك أهمية النشر العمالى، فقد خاض مع رفاقه معركة إصدار جريدتهم العمالية «الضمير».

ويبدأ محمد يوسف المدرك معركته النضالية الحقيقية باتجاه الاشتراكية وباتجاه النضال الوطنى. وبصفته السكرتير العام للجنة العمال للتحرير القومى يوجه بائع الطعمية السابق رسالة موقعة باسمه إلى مجلس الأمن الدولى، مطالبا فيها بحقوق مصر فى استقلال حقيقى وبجلاء القوات البريطانية من مصر.

* * *

«أيها العمال. الحرية والاستقلال والديمقراطية هذه خلاصة مطالبنا. أيها العمال هيا للنضال من أجل أجور مناسبة وظروف عمل مناسبة».
محمد يوسف المدرك

كان العمال الذين يلتهبون حماساً، خاصة فى شبرا الخيمة والمحلة الكبرى قد تلقنوا درساً قاسياً بسقوط المرشح العمالى فى دائرة شبرا الخيمة فى انتخابات مجلس النواب، لقد جمع العمال قروشهم وجهودهم وحشدوا جموعهم حول مرشح وحيد من صفوفهم هو فضالى عبد الجيد، لكن الرجعيين تحالفوا ضده وأسقطوه. وهنا تفجر السؤال الحاسم ما هو الدور السياسى للعمال؟ وكيف يمكن للعمال أن يغيروا الخريطة السياسية الظالمة والمنحازة دوما للرأسماليين؟ ورويداً رويداً بدأت تتبلور فكرة إنشاء تنظيم سياسى للعمال، وإعداد برنامج سياسى للعمال. ونوقش الأمر أكثر من مرة فى الاجتماع الرباعى: يوسف درويش – محمد يوسف المدرك – محمود العسكرى – طه سعد عثمان، واستجمع المدرك خبراته السابقة ليضعها أمامهم، وأخيرا اتفق على وضع برنامج عام لتنظيم سياسى يحدد مطالب جميع الفئات الشعبية، وطنيا واقتصاديا واجتماعيا. برنامج يجمع بين البعد الوطنى التحررى والبعد الاجتماعى المنحاز للفقراء، وبعد مناقشة البرنامج الذى أسهم المدرك إسهاما كبيرا فى صياغته، تقرر تأسيس التنظيم وسمى «لجنة العمال للتحرير القومى – الهيئة السياسية للطبقة العاملة»، واتفق المجتمعون على أن هذه اللجنة هى فى

حقيقة الأمر لجنة تحضيرية لحزب الطبقة العاملة المصرية السياسى. واتفق على تأجيل إعلان الحزب لحين استكمال العمل التنظيمى والسياسى والجماهيرى وبعد أن يرتبط مؤسسوه بجماهير حقيقية. كما تقرر إصدار مجلة ناطقة باسم اللجنة وهى مجلة «الضمير» وأن تعلن اللجنة وجودها يوم إعلان إلغاء الأحكام العرفية، واتخذت اللجنة والمجلة مقرا لهما فى المنزل ١ شارع الباب الشرقى بالأزبكية. وفى أول يناير ١٩٤٦ قبض البوليس على الثلاثى المدرك – العسكرى – طه عثمان، بسبب مقالات نشرت فى «الضمير» ويتحرك العمال فى مصر وخارجها، للمطالبة بالإفراج عنهم، وفى الخطاب الدورى رقم ٣ الصادر عن مؤتمر نقابات عمال القطر المصرى تدعو اللجنة التحضيرية العمال والنقابات إلى الاحتفال بعيد أول مايو وتدعوهم إلى أن «يتذكروا أن زملاءهم محمد يوسف المدرك والعسكرى وطه مودعون فى السجن منذ ثلاثة أشهر لأنهم دافعوا عن قضية الحركة النقابية والعمالية» (مؤرخ فى ٢٨ أبريل ١٩٤٦). وبدأت الحملة العالمية فأرسل مصطفى العريس، ممثل عمال الشرقين الأدنى والأوسط فى اللجنة التحضيرية، لاتحاد نقابات العمال العالمى برقية إلى إسماعيل صدقى رئيس الوزراء يحتج فيها على اعتقال المدرك وزميليه بسبب نضالهم فى سبيل العمال، وقال فيها: «أحتج أشد الاحتجاج وأطلب الإفراج عنهم وإعادة الحرية لهم ليعودوا إلى ميدان النضال فى صفوف الشعب المصرى وفى سبيل حرية مصر واستقلالها»، وبرقية أخرى من إبراهيم بكرى باسم عمال سوريا.

ويتذكر المدرك مفردات تاريخه النضالى والإضراب عن الطعام فى ميدان العتبة فيضرب هو وزميلاه عن الطعام مطالبين بالإفراج عنهم، وقد بدأ الإضراب فى ٥ مايو ليثير موجة من الاحتجاجات العمالية ويفرج عنهم فى ٣٠ مايو ١٩٤٦. ولم يكن التدخل العمالى العالمى والعربى وليد المصادفة. فالمدرك كان شريكا مؤسساً فى اتحاد نقابات العمال العالمى، فقد فاجأ الجميع بظهوره فى باريس حيث عقد الاجتماع التأسيسى لاتحاد النقابات العالمى، محملا بتوقيعات ١٠١ نقابة عمالية، تفوضه فى الانضمام باسم عمال مصر إلى الاتحاد العالمى، وقد انتخب عضوا فى المجلس العام للاتحاد.

وفى عام ١٩٤٨ تعلن الأحكام العرفية ويكون المدرك من أوائل المعتقلين، وخلال اعتقاله قرأ عن تشكيل المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع لمنظمة الأمم المتحدة فاستثمر وقت المعتقل فى إعداد تقرير مفصل عن أوضاع العمال المصريين الاقتصادية والاجتماعية

والقيود المفروضة على حقوقهم النقابية. وتم تهريب هذا التقرير من المعتقل وأرسل إلى المجلس الذى ناقشه باستفاضة، كما نشرت الصحف المصرية الكثير عن هذا التقرير. وإذ تلغى الأحكام العرفية وتأتى حكومة حسين سرى باشا لتجرى انتخابات برلمانية جديدة، ويرشح المدرك نفسه فى دائرة شبرا الخيمة. ويبدأ المعركة بدعوة العمال للتبرع بقروشهم لحملته الانتخابية. «هات قرشك وأعطنى صوتك».. وفى أحد المؤتمرات الانتخابية وقف المدرك يشرح برنامجه الانتخابى: «أيها العمال.. نريد لكم أجراً مناسباً وظروف عمل مناسبة، وللفلاح الفقير أرضا ليزرعها، وللموظف الصغير مرتباً أعلى، وللتاجر الفقير وقاية من الإفلاس. نطالب للشعب بتعليم مجانى وعلاج مجانى ومسكن صحى. ونريد للشعب أن يحكم نفسه بنفسه لتحقيق خيره ومصالحه»، وكان هذا البرنامج كفيلا بأن تتوحد كل الأحزاب الرجعية وتجمع جهودها لإسقاطه. تماما كما حدث مع فضالى عبد الجيد من قبل.

ثم يأتى السجن من جديد، فبين أعوام ١٩٥٩ و ١٩٦٤ يكمل المدرك دورته على مختلف السجون، وفى عام ١٩٦٧ يهاجمه الشلل فيرقد فى فراشه مستمرا فى نضاله، كتابة وتثقيفا، لوفود لا تنقطع من أجيال جديدة من العمال. وتتألق مقالاته المعنونة «صفحات من تاريخ عمال مصر» على صفحات مجلة «الثقافة العمالية».

واخيرا يقهره المرض والفقر وعذابات السجون ويرحل المدرك فى أغسطس ١٩٧٧، يرحل تاركا تاريخا لا ينسى.